برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي

الدورة العادية الثانية

روما، ١٢- ١٩٩٨/٥/١٥

مخططات الإستراتيجية القطرية

البند ٤ من جدول الأعمال

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.2/98/4/2
24 March 1998
ORIGINAL: ENGLISH

مخطط الإستراتيجية القطرية لنيبال

الموجز

تعد نيبال واحدا من أقل البلدان نموا، ففي عام ١٩٩٧ لم يتجاوز نصيب دخل الفرد فيها ٢٠٠ دولار، كما أنها احتلت المرتبة رقم ١٥٤ من بين ١٧٤ بلدا (تقرير التنمية البشرية). وكان النمو الاقتصادي الحقيقي منخفضا ومتقلبا؛ وخلال الفترة ١٩٦٤-١٩٩٤، لم يرتفع نصيب الفرد من الدخل إلا بنسبة ٠,٩ في المائة في السنة. وتشير التقديرات إلى أن معدل انتشار الفقر قد ارتفع من ٣١ في المائة في ١٩٩٧-١٩٧٨ إلى نحو ٤٥ في المائة في عام ١٩٩٦. وتتقهقر نيبال وراء البلدان المجاورة لها لا على صعيد التقدم الاقتصادي فحسب بل أيضا فيما يخص المؤشرات البشرية الرئيسية. وتشكل النساء أكثر الفئات حرمانا وفقا لجميع مؤشرات التنمية الاجتماعية الاقتصادية، مثل معدل العمر المتوقع، ومعرفة القراءة والكتابة، والحالة التغذوية، ومعدل الالتحاق بالمدارس.

ويعد تخفيف وطأة الفقر أحد الأهداف الصريحة للخطة الخمسية التاسعة التي يعتزم تنفيذها خلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٢. وتندرج الخطة ضمن منظور طويل الأجل مدته ٢٠ عاما يتوخى في إطاره، ضمن جملة أشياء، تخفيف وطأة الفقر وتوليد فرص العمل.

وسيستمر توجيه المعونة الغذائية المقدمة من **البرنامج** إلى فقراء الريف، والنساء، والأطفال، والفئات المحرومة والمهمشة اجتماعيا، استنادا إلى موضوعات رئيسية ثلاثة. سيركز الموضوع الأول على تحسين الأمن الغذائي للسكان المستفيدين عن طريق توسيع القاعدة الإنتاجية لصغار المزارعين. وسيتحقق هذا بدعم من مشروع **البرنامج** الجاري تنفيذه والرامي إلى تحسين البنية الأساسية في الريف (نيبال ٥٥٧٢). ويتعلق الموضوع الثاني بالبعد الاجتماعي الذي يشمل مواصلة المساعدة الراهنة التي يقدمها **البرنامج** إلى قطاع التعليم، كما يشمل عملية جديدة تتخذ صورة برنامج لصحة الأم والطفل يتصدى، بالتنسيق مع **منظمة اليونيسيف** و**صندوق الأمم المتحدة للسكان**، لارتفاع معدل الوفيات والعجز لدى الأطفال وكذلك لدى الأمهات بسبب الولادة. وأخيرا، من المؤكد أن تكرر موجات الجفاف والفيضان والانزلاقات الأرضية في بيئة جبلية سيقتضي تقديم إغاثة طارئة.

وسيشكل مخطط الإستراتيجية القطرية أساس البرنامج القطري المقبل، الذي سيقدم إلى **المجلس التنفيذي** لإجازته في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٩. وتشير التقديرات إلى أن البرنامج القطري سيحتاج إلى ١٥٠ ٠٠٠ طن من الأغذية (من بينها ٥٠ ٠٠٠ طن مخصصة لحالات الطوارئ) لفترة خمس سنوات، وذلك دون حساب الاحتياجات الخاصة بعمليات الإغاثة الممتدة.

لدواعي الاقتصاد طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ، فالمرجو من السادة أعضاء الوفود والمراقبين أن يكتفوا بهذه النسخة أثناء الجلسات وألا يطلبوا نسخا إضافية منها إلا للضرورة القصوى.

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

وفقا لقرارات **المجلس التنفيذي** المتعلقة بأساليب عمله التي اتخذها في دورة انعقاده العادية الأولى لعام ١٩٩٦، فان وثائق العمل التي أعدتها **الأمانة** لتقدم **للمجلس** قد روعي فيها عنصرا الإيجاز وعرض المسائل بشكل يسهل أمر البت فيها واتخاذ القرار بشأنها. ويجب أن تدار أعمال **المجلس التنفيذي** بأسلوب عملي يقوم على التشاور المستمر بين أعضاء الوفود و**الأمانة** التي لن تدخر وسعا في وضع هذه التوجيهات موضع التنفيذ.

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي **برنامج الأغذية العالمي** المذكورة أسمائهم أدناه، ويستحسن أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات **المجلس التنفيذي**. إذ أن الغرض من هذه الترتيبات هو تسهيل عمل **المجلس** عند النظر في الوثائق في الجلسات العامة.

الموظفان المسؤولان عن الوثيقة هما:

مدير عمليات الإقليم:	J. Cheng-Hopkins	رقم الهاتف: 6513-2209
منسق عمليات نيبال:	T. Araia	رقم الهاتف: 6513-2359

الرجاء الاتصال بأمين الوثائق إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال **المجلس التنفيذي** أو استلامها وذلك على رقم الهاتف التالي: (6513-2641).

مقدمة

١- نيبال مملكة داخلية تقع في جبال الهملايا تحيط بها الصين من الشمال والهند من الغرب والجنوب والشرق. ومعظم أراضي البلد ذات طبيعة جبلية؛ وتنقسم بين مناطق التلال ومناطق الجبال. كما يضم سهولاً مستوية تُعرف باسم سهول تيراي. بيد أن مساحة هذه السهول لا تتجاوز نحو ٢٣ في المائة من مجموع أراضي البلد، وفي هذه المساحة الصغيرة يعيش نحو نصف سكان البلد.

٢- غير أن جاذبية هذه الجغرافيا الطبيعية الأخاذة التي تحتضن مرتفعات الهملايا السامقة تتناقض مع كآبة مركز البلد على الجبهة الاقتصادية والاجتماعية. إذ تُعد نيبال من أقل البلدان نمواً في العالم[١]، إذ لا يتعدى نصيب دخل الفرد فيها ٢٠٠ دولار[٢]، كما أنها تحتل المرتبة ١٥٤ من بين ١٧٤ بلدا، وفقا لتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧. وكان النمو الاقتصادي الحقيقي منخفضا ومتقلبا، وخلال الفترة ١٩٩٤/١٩٦٤ لم يرتفع نصيب الفرد من الدخل إلا بنسبة ٠,٩ في المائة في السنة. وتشير التقديرات إلى أن معدل انتشار الفقر قد ارتفع من ٣١ في المائة في ١٩٧٧-١٩٧٨ إلى نحو ٤٥ في المائة في عام ١٩٩٦. ويفتقر قرابة أربعة أخماس السكان إلى فرص الانتفاع بمرافق الصحة العامة، كما أن نحو نصف السكان محرومون من المياه الصالحة للشرب. وتتقهقر نيبال خلف البلدان المجاورة لها لا على صعيد التقدم الاقتصادي فحسب، بل أيضا وفقا للمؤشرات البشرية الرئيسية مثل معرفة القراءة والكتابة في صفوف الكبار، ومعدل وفيات الأمهات والأطفال، واستهلاك الأغذية، وتوافر مياه الشرب النقية، ومرافق الإصحاح، والخدمات الصحية.

انعدام الأمن الغذائي والفقراء الجوعى

انعدام الأمن الغذائي على المستوى الوطني

٣- ما برح انعدام الأمن الغذائي يتزايد بصورة تدريجية، ويعزى ذلك أساسا إلى رجحان معدل نمو السكان (٢,٥ في المائة سنويا) على معدل نمو الإنتاج الغذائي. وأخذت الإمدادات الغذائية الكلية المتوافرة تنخفض بصورة مستمرة خلال العقود القليلة الماضية. فبعد أن كان نصيب الفرد من الأغذية المتوافرة يقدر بمقدار ٣١٠ كيلو غرامات أثناء السبعينات انخفض في الثمانينات إلى ٢٩٠ كيلوغراما ثم انخفض مرة أخرى في التسعينات إلى ٢٧٠ كيلوغراما. وتشير التقديرات إلى أن ٣٦ في المائة من السكان يستهلكون سعرات حرارية تقل عن الاحتياجات الدنيا الضرورية. ولا تدعو آفاق الزراعة في المستقبل إلى الاطمئنان، إذا راعينا ضآلة الموارد التي يملكها البلد. ويبين إسقاط مدته عشر سنوات لحالة الميزان الغذائي، يستند إلى التقديرات الراهنة لمعدلي النمو السنويين للسكان والإنتاج الغذائي، أن نيبال ستظل تعاني من ميزان غذائي سلبي يزيد عجزه على ٢٥٠ ٠٠٠ طن في عام ٢٠٠٣/٢٠٠٢ (تقرير عن البرنامج الخاص للأمن الغذائي في نيبال، **منظمة الأغذية والزراعة**، عام ١٩٩٦).

---

(١) تندرج نيبال أيضا في فئة بلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، وفقا لتعريف **منظمة الأغذية والزراعة**.

(٢) جميع القيم النقدية محسوبة بدولار الولايات المتحدة الأمريكية، ما لم يذكر غير ذلك. وكان الدولار الواحد يعادل ٦٣ روبية نيبالية في يناير/كانون الثاني ١٩٩٨.

٤- غير أن انعدام الأمن الغذائي على المستوى الوطني يحجب عمق ونمط العجز الغذائي على مستوى الأقاليم أو المقاطعات، وهو عجز آخذ في التزايد. ففي عام ١٩٧٥، كانت ٣٢ مقاطعة من ٧٥ مقاطعة يضمها البلد تعتبر ذات عجز غذائي. أما أحدث التقديرات فترفع هذا العدد إلى ٤٥ مقاطعة. ونمط هذا العجز نمط واضح – فمعظم المقاطعات الواقعة في مناطق الجبال والتلال تعاني من عجز غذائي مزمن. ويؤثر العجز الغذائي على جميع المقاطعات الست عشرة الواقعة في مناطق الجبال، وعلى ٣٣ من ٣٩ مقاطعة تقع في منطقة التلال، وعلى ٦ مقاطعات فقط من ٢٠ مقاطعة تقع في سهول تيراي. والتقديرات الخاصة بالفجوة الغذائية تتباين تبايناً واسعاً. وتجعل سياسة الحدود المفتوحة مع الهند، فيما يتعلق بتدفق السلع، تقدير العجز الفعلي أمراً صعباً. غير أن المعلومات المستقاة من وزارة التموين توضح أن الواردات الغذائية قد زادت بقدر كبير. إذ ارتفع مجموع الواردات الغذائية الرسمية من نحو ٠٠٠ ٣١ طن في ١٩٩٠/١٩٩١ إلى قرابة ٠٠٠ ٦٧ طن في عام ١٩٩٦؛ ومن هذا المقدار الأخير تشكل المشتريات التجارية زهاء ٧٨ في المائة والمعونة الغذائية ٢٢ في المائة. ويعني المعدل الراهن للإنتاج الغذائي واحتمال استمرار العجز في الإمدادات الغذائية أن تكلفة الواردات الغذائية ستبلغ نحو ٦٥ مليون دولار سنويا (بالأسعار الجارية) بحلول بداية القرن الحادي والعشرين.

٥- وأوضح مظاهر الفقر على المستوى الأسري هو بغير منازع العجز عن ضمان إمدادات غذائية كافية؛ ثم يأتي بعد ذلك مباشرة تردي أوضاع الصحة والملبس والمسكن. غير أن التقديرات الخاصة بمدى انتشار الفقر تتباين تباينا واسعا، بسبب التعاريف المختلفة لخط الفقر[١]. ومن الناحية الجغرافية، يعد معدل انتشار الفقر أكثر ارتفاعا في المناطق التي تعاني من ضعف البنية الأساسية ونقص الأصول الإنتاجية المحلية. وقد حدد فريق المهمات المعني بتخفيف وطأة الفقر التابع لهيئة التخطيط الوطني (عام ١٩٩٢) أربعة متغيرات تتعلق بالبنية الأساسية لتحديد الانتشار المكاني للفقر: (أ) فرص الحصول محليا على الخدمات الأساسية مثل المدرسة، ومكتب البريد، والوحدة الصحية، والمراكز البيطرية، ومياه الشرب، ومراكز الأسواق؛ (ب) الطرق؛ (ج) شبكات الاتصال؛ (د) الإطار البيئي. ويشكل الفقر الريفي سمة سائدة في نيبال. وإذا أخذنا في الاعتبار جوانب انعدام الأمن الغذائي، وتعذر الحصول على فرص العمل وقلتها بوصف هذه الجوانب مؤشرات على انتشار الفقر، تكون المنطقة الجبلية هي أشد المناطق تأثرا بالفقر، تتلوها منطقة التلال ثم سهول تيراي. وهناك بالمثل تفاوت إقليمي من حيث مستوى التنمية ونطاق الفقر. فمنطقتا الغرب الأقصى والغرب الأوسط تتخلفان وراء المناطق الأخرى فيما يتعلق بجميع مؤشرات التنمية الاجتماعية الاقتصادية. غير أن نيبال تشهد أيضا أحد معدلات التوسع العمراني الأكثر ارتفاعا في العالم، وقد أدى التوسع العشوائي للمناطق الحضرية إلى النمو السريع في الفقر الحضري كذلك. وتشير تقديرات هيئة التخطيط الوطني إلى أن نسبة سكان الحضر الذين يعيشون تحت خط الفقر تبلغ ١٥ في المائة في مقابل ٤٥ في المائة بالمناطق الريفية. ويندرج الشباب العاطلون والعمال الأطفال والعمال غير المهرة ضمن فئة فقراء الحضر.

٦- ويضرب الطابع الدوري للفقر بجذوره في هيكل ملكية الأرض وأشكال التمييز الاجتماعية والقانونية المختلفة الموجودة في المجتمع النيبالي. إذ يتسم توزيع الأرض بالتشوه البالغ. فأكثر من ٥٠ في المائة من الأسر لا تملك سوى ٦,٦ في المائة من مجموع الأراضي المزروعة. وتعد موارد الأراضي الصالحة للزراعة محدودة في كل من سهول تيراي (حيث لا يزيد متوسط الملكية إلا قليلا عن هكتار واحد) وفي التلال (حيث يقل متوسط الملكية عن هكتار واحد)، وثمة ضغط هائل نحو توسيع المساحة المستزرعة، وذلك على حساب الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في معظم

---

(١) قدرت هيئة التخطيط الوطني معدل انتشار الفقر بنسبة ٤٠ في المائة في عام ١٩٩٩، وذلك استنادا إلى الدخل اللازم لإشباع الاحتياجات الدنيا من السعرات الحرارية بالأسعار الجارية. أما **البنك الدولي** فقد قدر هذا المعدل بنسبة ٧١ في المائة للسنة ذاتها استنادا إلى مستوى للدخل حدد بوصفه "تعريفا دوليا مقبولا للفقر المطلق". ويحدد معهد مايكل ليبتون لدراسات التنمية (ساسكس) الفقراء (المقدرين بنسبة ٦٦ في المائة) على أنهم أولئك الذين يستوعب إنفاقهم على الأغذية ٧٠ في المائة أو أكثر من مجموع الإنفاق الأسري.

الأحوال. وحجم هذه الحيازات الصغيرة لا يكفي لتوفير احتياجات الأسرة، خاصة إذا كانت رقعة أرضها غير مروية. وفي سهول تيراي، تصادف نسبة كبيرة من الأسر المعدمة (١٠ في المائة) أو الأسر التي تستأجر الأرض (من ٤٠ إلى ٥٠ في المائة تقريبا). ولا يوفر انخفاض الأجور، وافتقار ترتيبات الإجارة إلى الأمن حوافز تذكر لاستخدام موارد الأرض استخداما كفئا. وتشير التقديرات إلى أن نسبة البطالة تتراوح بين ٤٥ و ٦٥ في المائة وتكون هذه النسبة أكثر ارتفاعا في المناطق الريفية عنها في المناطق الحضرية، وفي التلال عنها في سهول تيراي، وفي صفوف النساء عنها بين الرجال. ولما كان معدل النمو السكاني يبلغ نحو ٢,٥ في المائة في السنة، فإن الزراعة لا تستطيع أن توفر فرصة عمل إلا لبضعة أشهر فقط. وقد خلص فريق إقليمي آسيوي معني بتعزيز فرص العمل إلى أن العامل الزراعي في نيبال يعمل، في المتوسط، ٥٥ يوما في السنة في منطقة التلال، و ١٨٠ يوما في سهول تيراي. وتعد فرص العمل البديلة محدودة للغاية.

٧- ويتعلق البعد الاجتماعي الذي يسهم في البنية الدورية للفقر بمركز النساء والفئات المستغلة الأخرى. وتعد النساء أكثر الفئات حرمانا وفقا لجميع مؤشرات التنمية الاجتماعية الاقتصادية مثل طول العمر المرتقب، ومعرفة القراءة والكتابة، والحالة التغذوية، ونسبة الالتحاق بالتعليم. وتؤدي المرأة نحو ٧٥ في المائة من جميع الأعمال الزراعية، بالإضافة إلى نهوضها بالمهام المنزلية، وجمع الحطب، وجلب المياه والوقود، ورعاية الثروة الحيوانية. وتفرض العادات الاجتماعية الثقافية والدينية قيودا صارمة على الحياة اليومية للمرأة في نيبال. وتعد الأسر التي تعولها النساء أفقر بوجه عام من تلك التي يعولها الرجال، لأنهن يملكن مساحة أقل من الأرض أو لا يملكن أي أرض على الإطلاق. كما لا تتاح أمام النساء إلا أقل الفرص ويعتبرن أكثر الفئات حرمانا بين جميع طبقات المجتمع. غير أن المجتمع النيبالي لا يعاني تفاوتا مجحفا إزاء المرأة فحسب، بل إزاء طوائف معينة أيضا، وخاصة في المناطق الريفية. وهناك عدة فئات من المواطنين يقاسون أفظع مظاهر التدهور والمعاناة، سواء بسبب العرق أو العمر أو الجنس، أو بسبب تعرضهم للاستغلال المباشر. ومن الأمثلة على ذلك أن نسبة كبيرة من "الكامايا" (عمال السخرة) يعيشون تحت حد الفقر.

٨- ولذا يعد وضع التقديرات الخاصة بالفقر مهمة عسيرة، وربما يكون الأوفق للحد من وطأة الفقر الاهتداء بتعريفات مرتبطة بسياقات نوعية محددة. غير أننا إذا أخذنا جميع العوامل في الاعتبار سنجد أن الفقراء يشكلون ما يقرب من نصف السكان، أي ما بين ثمانية وتسعة ملايين نسمة، يعتمد معظمهم على الأنشطة الزراعية في كسب رزقهم.

٩- ويضيف الوقوع المتكرر للكوارث الطبيعية – وفي المقام الأول الفيضانات، وموجات الجفاف، والانزلاقات الأرضية، والزلازل – ويفاقم من هشاشة أوضاع السكان. فسحب الأمطار الموسمية تجلب أمطارا غزيرة تسبب انزلاقات أرضية وفيضانات قصيرة مفاجئة في التلال الوسطي ثم فيضانات أطول أجلا في سهول تيراي. وستظل الانزلاقات الأرضية والفيضانات تشكل تهديدا متناميا لنيبال، لأن معدل التعرية الطبيعية في منطقة الهملايا آخذ في التسارع تحت تأثير الإنسان. إذ أدى التوسع في إزالة الغابات والاستزراع العشوائي للأرض إلى تفاقم تعرية التربة في النظام الأيكولوجي الهش للجبال. وأثرت الفيضانات التي حدثت في عامي ١٩٨٤ و١٩٨٧ على معظم سهول تيراي. كما أن نيبال قد تعرضت في عام ١٩٩٣ لأشد الأمطار التي سقطت عليها طيلة تاريخها المسجل، فأودت بحياة ١ ٥٠٠ نسمة وسببت خسائر قيمتها ٥ مليارات روبية. وتفيد التقارير أن نحو ١٢ ٠٠٠ انزلاق أرضي تحدث كل سنة خلال موسم الأمطار. وتطرأ في الوقت نفسه موجات جفاف متفرقة تؤثر تأثيرا معاكسا على حياة السكان. وقد ألحقت موجة الجفاف القاسية التي حلت في ١٩٨٢/١٩٨١ أضرارا جسيمة بالمحاصيل، مما أدى إلى خفض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١,٤ في المائة. كما سبب الجفاف الذي حل في ١٩٩٥/١٩٩٤ أضرارا كبيرة للإنتاج الزراعي. غير أن غياب أو تأخر الأمطار الموسمية كثيرا ما يؤدي إلى جفاف جزئي يؤثر على كل من المحاصيل الرئيسية والسكان.

البعد الاجتماعي للفقر

١٠- بالإضافة إلى المؤشر الخاص بمدى توافر الأغذية، تبرز معظم المؤشرات الأخرى للرفاه الاجتماعي قسوة أوضاع الفقراء في نيبال. فمؤشرات الصحة العامة والإصحاح تتخلف وراء تلك الخاصة بالبلدان النامية الأخرى. ويجعل مركز النساء والأطفال، على وجه الخصوص، من هاتين الفئتين أشد الفئات حرمانا. ويعد معدل وفيات الأمهات المرتبطة بالولادة من أعلى المعدلات في العالم، إذ يبلغ ٨,٥ لكل ألف مولود حي، ويصل معدل وفيات الأطفال إلى ٩٨ لكل ألف مولود حي. ونيبال من البلدان القليلة جدا في العالم التي يعد فيها متوسط العمر المتوقع عند الميلاد للنساء (٥٧,١ سنة) أقل من نظيره لدى الرجال (٥٧,٦ سنة)، وتعد الإناث أقل عددا في كل فئة عمرية. ولئن كان معدل تحصين الرضع قد زاد بدرجة ملموسة فإن معدل تحصين النساء ما زال منخفضا. وتتراوح نسبة الإصابة بالأمراض الطفيلية في صفوف السكان ككل بين ٨٦ و ٩١ في المائة. ويعاني قرابة نصف الأطفال دون سن الخامسة من سوء التغذية الذي يتراوح بين سوء التغذية المتوسط وسوء التغذية الشديد. ويصاب طفلان من كل ثلاثة بقصور النمو (٦٤ في المائة)، ويتزايد انتشار هذا القصور في المناطق الريفية. ويرتبط ثلثا وفيات الأطفال دون سن الخامسة بسوء التغذية، ويصاب طفل من كل اثنين، في الفئة العمرية من ٦ أشهر إلى ٣٦ شهرا، بنقص الوزن. وتعزى إلى أمراض الإسهال قرابة ٤٤ في المائة من جميع وفيات الأطفال. وتؤكد دراسة حديثة عن حالة الأطفال في العالم تزايد عدم كفاية فرص نساء وأطفال نيبال في الحصول على الغذاء. وعليه، فبالرغم من أن المشكلات الصحية تظل من بواعث القلق بقدر ما يتصل الأمر بحالة صحة الأم والطفل، فإن المشكلة الرئيسية تتمثل في نقص فرص الحصول على الغذاء.

١١- وتعتبر نسبة من يعرفون القراءة والكتابة في صفوف الكبار (أكثر من ١٥ عاما) منخفضة، إذ أنها لا تتعدى ٢٧ في المائة (نحو ٤٠ في المائة للرجال وقرابة ١٣ في المائة للنساء). وبالرغم من حدوث زيادة ذات بال في عدد المدارس، فإن نسبة الالتحاق بالتعليم الابتدائي تظل منخفضة ولا تتجاوز ٦٤ في المائة تقريبا، وتبلغ نسبة الالتحاق بالتعليم الثانوي زهاء ٣٠ في المائة. وتبلغ نسبة مواظبة البنات ثلث نظيرتها لدى البنين (تقرير التعاون الإنمائي، **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**، عام ١٩٩٥). وتتباين نسب الالتحاق بالمدارس الابتدائية تبعا للموقع والدخل، وتتراوح بين ٣٠ في المائة فيما يتعلق بفقراء الريف في سهول تيراي و٧٩ في المائة فيما يتعلق بالفئات غير الفقيرة في المناطق الحضرية الواقعة على التلال. وتعد هذه النسب منخفضة أيضا فيما يخص الأطفال المنتمين للمجتمعات المحلية المحرومة. ويمثل التسرب والرسوب مشكلتين خطيرتين، وتتزايد نسب تسرب البنات ورسوبهن عن نظيرتها الخاصة بالبنين. وتقل نسبة من يكملون التعليم الابتدائي عن ٣٠ في المائة ممن يلتحقون به. وأكثر من نصف الأطفال في المدارس الابتدائية هم إما أصغر كثيرا أو أكبر كثيرا من الصف الدراسي الملحقين به. وتسهم في ارتفاع نسب التسرب والرسوب قيام الأهل بتكليف الأطفال بأداء المهام المنزلية والزراعية، بالإضافة إلى سوء تغذية الأطفال وصحتهم.

السكان المستفيدون

١٢- استنادا إلى خصائص الفقراء وتوزيعهم، ستوجه التنمية المدعومة بالمعونة الغذائية نحو المجموعات الأربع التالية:

(أ) المعدمون أو من لا تتجاوز ملكيتهم الساحة المنزلية، والذين يكونون أيضا غير آمنين في أحيان كثيرة على ملكيتهم هذه من الناحية القانونية. وترى هذه المجموعة أن فقرها ينتج عن نقص فرص حصولها على الأرض كي تستخدمها في إنتاج ما تحتاجه من أغذية، ونقص فرص حصولها على عمل منتظم يتيح لها دخله شراء الأغذية،

وتعليم الأطفال، وادخار ما تستعين به على مواجهة الطوارئ. ولئن كان عدد كبير من أفراد هذه المجموعة يعيشون في سهول تيراي، فإن هناك عددا متزايدا من المعدمين يعيشون في التلال بدورها.

(ب) الذين يملكون مساحات ضئيلة من الأرض تضمن لهم إنتاج أغذية تكفيهم طوال السنة، والذين يتعين عليهم استكمال دخلهم من خلال العمل الموسمي المأجور. ومن شأن توسيع فرص حصولهم على المستلزمات المحسنة لزيادة الإنتاج الغذائي وتزويدهم بتدريب يتيح لهم الانتفاع بفرص العمل المأجور أن يسديا عونا كبيرا في تحسين أحوال هذه المجموعة.

(ج) صغار المزارعين في الأراضي الجافة الذين يعيشون في مناطق تتوافر لها فرص أفضل للوصول إلى الأسواق وللحصول على الخدمات إلا أن بيئتها تعاني من الضغط السكاني والاستنفاد السريع للموارد الطبيعية. وتقيم معظم هذه الأسر بالقرب من القرى الرئيسية.

(د) السكان الخاضعون لعلاقات اجتماعية استغلالية مثل مستأجري الأرض وعمال السخرة أو العاملين بالسخرة بسبب مديونيتهم. ويسود هذا النوع من الفقر أساسا في سهول تيراي وإن كانت تلك الأسر المدينة تصادف أيضا في منطقة التلال.

١٣- ويجب النظر إلى حالة الفقر الخاصة بكل مجموعة من المجموعات الأربع من منظور دينامي تسهم فيه الزيادة السكانية، واستنفاد الموارد، والهجرة إلى المدن، والاستغلال الاجتماعي، في استفحال شدة الفقر. ويتبع أفراد كل مجموعة من هذه المجموعات طائفة متنوعة من استراتيجيات مواجهة الصعاب أثناء فترات العجز الغذائي. وتشمل هذه الاستراتيجيات بيع الأصول، وممارسة أنشطة أكثر اعتمادا على العمل المأجور. والتسول أو الاتكال على الأقارب، وإخراج أطفالهم من المدارس، والحصول على قروض من الأغنياء والأقارب. كما أن المزارعين بالمشاركة يأخذون في أوقات الشدة قروضا إضافية من ملاك الأراضي التي يعملون فيها، مما يفاقم مديونيتهم فينحدرون إلى وضع أقرب للسخرة. وبالمثل، توضح الدراسات أن العمال المأجورين يواجهون الصعاب بتقليل عدد الوجبات، وكمية ونوعية ما يتناولونه من أغذية، وتجنب جميع المصروفات، والقيام بعمل إضافي، والتماس مساعدة الأسرة والأصدقاء، والاعتماد على الصدقات.

١٤- غير أن تصنيف هذه المجموعات لأغراض توجيه المساعدة يقتضي الاستعانة، لدى الاختيار الفعلي للمجموعات المشاركة، بطائفة واسعة من المؤشرات. والأمر المهم هو أن تحديد الفئات المستهدفة يجب ألا يقرر على مستوى المنطقة الجغرافية العام، بل يجب تصنيف المجتمعات المحلية حسب أولويتها داخل كل منطقة باستخدام تقنيات التقييم الريفي القائم على المشاركة، ثم يجب تحديد الفئات المستهدفة على مستوى كل مجتمع محلي ضمانا لتوجيه الدعم نحو أشد الفئات احتياجا داخل هذا المجتمع.

١٥- وبالإضافة إلى تحديد الفئات المعنية على مستوى المنطقة الجغرافية والمجتمع المحلي، يجب أن تركز الجهود المحددة الرامية إلى التصدي للمشكلات التي تواجه النساء على وضع معايير واضحة للوصول إلى النساء. ويجب أن يتجلى العمل الإيجابي المنفذ لصالح النساء من خلال تحديد أهداف قابلة للتحقيق في كل مجال من مجالات التدخل. ويجب أن تتضمن البرامج التي سيساندها **البرنامج** في المستقبل تركيزا شاملا على النساء، بصرف النظر عن المنطقة أو القطاع اللذين يحظيان بالدعم. وينبغي أن يشمل هذا (أ) النساء اللاتي يقمن بإعالة أسرهن ولا تتوافر لديهن إلا أقل الفرص للحصول على مصادر بديلة للدخل – وهن معروفات جيدا ويسهل تحديدهن داخل كل مجتمع محلي وينبغي أن توفر لهن فرص العمل على سبيل الأولوية؛ (ب) النساء بوصفهن أفرادا في مجموعة تعمل معا بغية تخفيف وطأة فقرهن وتعزيز احترامهن لأنفسهن واعتمادهن على الذات؛ (ج) النساء المسؤولات عن إدارة البيئة في مجتمعاتهن بوصفهن يقمن بزراعة

الأغذية في ساحات منازلهن، وتوفير الأعلاف للحيوانات، وجلب المواد اللازمة للوقود والمأوى، وحماية موارد المياه وما إلى ذلك؛ (د) النساء اللاتي يساعدن من يعملون في أنشطة المشروعات.

السياسات الحكومية

١٦- كان تخفيف وطأة الفقر هدفا ثابتا ظل يظهر دوما فيما مضى في جميع وثائق الخطة في نيبال. غير أن أهم مظهر لالتزام الحكومة بتخفيف وطأة الفقر ورفع مستويات المعيشة قد تجلى في إعلان "برامج الاحتياجات الأساسية" في منتصف الثمانينات. ومع عودة الديمقراطية إلى نيبال في عام ١٩٩٠، ركزت الخطة الخمسية التاسعة للحكومة على تخفيف وطأة الفقر بوصفه الأولوية القصوى المتوخاة. ولئن كان نهج الخطة الخمسية التاسعة في تخفيف وطأة الفقر سليما فإن تنفيذه لم يكن كذلك. ولذا، فبالرغم من حدوث نمو في بعض القطاعات انخفض النمو بالقطاع الزراعي ولم تتمكن الخطة من أن توفر للسكان نموا منصفا ومتكافئا.

١٧- وربما أصبح تخفيف وطأة الفقر هدفا صريحا أكثر من أي وقت مضى في الخطة الخمسية التاسعة التي يعتزم تنفيذها في الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٢. وتتدرج هذه الخطة في هذا الصدد ضمن منظور إنمائي طويل الأجل يمتد على ٢٠ عاما له هدفان رئيسيان هما تخفيف وطأة الفقر وتوفير فرص العمل. وتستهدف الخطة خفض نسبة السكان الذين يرزحون تحت وطأة الفقر من ٤٥ في المائة إلى ٣٢,٥ في المائة عن طريق توجيه كل الجهود الإنمائية نحو الحد من وطأة الفقر.

١٨- وتشمل السياسات الرامية إلى مواجهة الفقر الواردة في الخطة الخمسية التاسعة ما يلي:

(أ) تحقيق نمو اقتصادي جماعي من خلال تنمية الزراعة، والصناعات الزراعية، والصناعات الصغيرة/المنزلية، والسياحة، والبنية الأساسية؛

(ب) توليد فرص العمل من خلال توظيف استثمارات مباشرة في تنمية البنية الأساسية، وتعبئة القطاع الخاص؛

(ج) وضع برامج للموارد البشرية موجهة لخدمة الفقراء في قطاعات مثل التعليم الأساسي، وتعليم الكبار، وتنمية المهارات، والرعاية الصحية الأساسية والأولية، والتغذية، ومياه الشرب؛

(د) إنشاء صندوق لتخفيف وطأة الفقر وتنظيم فقراء الريف والحضر، من خلال التعبئة الاجتماعية، لتحسين ظروف معيشتهم؛

(هـ) برامج موجهة للفئات المستهدفة في المناطق النائية التي يتعذر الوصول إليها، وإلى القبائل، والمجتمعات المحرومة والتي تعاني من الكساد، والأسر المعدومة، والمزارعين المهمشين، وعمال السخرة، والمتعطلين عن العمل، وفقراء المدن.

١٩- كما حددت الخطة الخمسية التاسعة الاستراتيجيات الكفيلة بترجمة هذه السياسات إلى أعمال ملموسة:

(أ) سيكون مفهوم "توفير فرص العمل من أجل تخفيف وطأة الفقر" الموضوع الرئيسي، وستتولى هيئة معنية بتخفيف وطأة الفقر تنسيق الأنشطة؛

(ب) ستصاغ برامج كفيلة بتوفير فرص عمل على صعيدي المقاطعات والقرى وتنفذ مباشرة من خلال تخصيص موارد من ميزانية التنمية لصالح البرامج الرامية إلى تخفيف وطأة الفقر؛

(ج) ستنفذ بصورة فعالة برامج إنمائية لصالح صغار المزارعين، وبرامج ائتمانية صغيرة لصالح نساء الريف، وبرامج على غرار بنك غرامين، وبرامج أخرى موجهة للفئات المستهدفة؛ وستشجع المنظمات غير الحكومية على العمل في المناطق التي يتزايد فيها انتشار الفقر؛

(د) سيتبع مفهوم "أسرة واحدة، فرصة عمل واحدة " فيما يتعلق بالأسر التي تعيش تحت خط الفقر، وستنفذ برامج "الغذاء مقابل العمل" في المقاطعات التي تعاني من ضعف البنية الأساسية والتي ينتشر فيها الفقر على نطاق واسع؛

(هـ) سيوضع نظام لرصد الفقر من أجل مراقبة وتقييم برنامج تخفيف وطأة الفقر، وصولا حتى مستوى القرية.

٢٠- ويتجلى الأساس الذي تنهض عليه غاية تخفيف وطأة الفقر التي تتوخاها الخطة الخمسية التاسعة في "الخطة الزراعية المستقبلية" التي تمتد على مدى ٢٠ عاما. والإستراتيجية التي تقوم عليها هذه الخطة المستقبلية ليست استراتيجية معقدة: فهي تتمثل في الإسراع بمعدل النمو الزراعي بدرجة تكفي لتحقيق تأثيرات مضاعفة قوية فيما يخص نمو فرص العمل داخل القطاعين الزراعي وغير الزراعي على حد سواء. وتستهدف الخطة المستقبلية خفض نسبة انتشار الفقر من ٤٩ في المائة في ١٩٩٦/١٩٩٧ إلى ٢٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٠. وسوف يتحقق هذا الهدف عن طريق رفع معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج الزراعي المحلي الإجمالي من مستواه الراهن البالغ ٠,٥ في المائة إلى ٣ في المائة بحلول ٢٠٠٥/٢٠٠٦. وتشمل الغايات الأخرى تحقيق زيادة قدرها ٤٢ في المائة في نصيب الفرد السنوي من إنتاج الحبوب الغذائية بحلول عام ٢٠١٠. وتتوقع الخطة المستقبلية أن يزيد نصيب الفرد السنوي من الإمدادات الغذائية من مستواه الراهن البالغ ٢٧٠ كيلوغراما إلى ٤٢٦ كيلوغراما خلال ٢٠ عاما. ومن شأن هذه الزيادة أن تضمن الاكتفاء الذاتي من إنتاج الأغذية.

٢١- وستتمحور الإستراتيجية المتعلقة بمناطق التلال والجبال حول السلع مرتفعة القيمة. غير أن هذه الأولوية يجب أن تصاحبها في الوقت ذاته عدة أولويات أخرى هي: إنشاء طرق زراعية يمكن استخدامها في جميع الأحوال الجوية وترتبط بالطرق على مستوى المقاطعات، وتحسين إمدادات المياه، والتوجيه الفوري للبحوث والإرشاد نحو تحسين التكنولوجيا المتعلقة بالسلع مرتفعة القيمة، ومراقبة الاحتياجات سريعة التغير من أجل مساندة التنمية الناجحة للقطاع الخاص. وستتمحور الإستراتيجية الخاصة بسهول تيراي حول إنتاج الحبوب الغذائية. غير أن هذه الأولوية يجب أن تصاحب بما يلي: توفير الري المضبوط ضبطا دقيقا على مدار العام، والتوزيع الكفء للأسمدة، وإنشاء طرق زراعية صالحة للاستخدام في جميع الأحوال الجوية، وكهربة الريف. وتتولى وزارة الزراعة المسؤولية عن إنتاج الأغذية من خلال شبكتها التي تنتشر من مستوى المحافظات إلى مستوى القاعدة. وتعد هيئة المستلزمات الزراعية وبنك التنمية الزراعية منظمتين أخريين شبه حكوميتين تساندان جهود الحكومة في مجال الإنتاج الغذائي.

٢٢- ويعد توريد وتوزيع الأغذية إحدى الإستراتيجيات التي تتبعها الحكومة لضمان الأمن الغذائي في المناطق النائية ومناطق العجز الغذائي. وينفذ توريد الأغذية وتوزيعها من خلال هيئة الأغذية النيبالية، وهي مؤسسة حكومية، ومن خلال التجار وأصحاب المطاحن في القطاع الخاص. وتورد هيئة الأغذية النيبالية الحبوب الغذائية بالسعر المدعوم الذي تعلنه الحكومة. وتجلب معظم الحبوب الغذائية الموردة من سهول تيراي، ولا تسهم منطقة التلال فيها إلا بنسبة ضئيلة. ومن بين ٧٥ مقاطعة يضمها البلد، يغطي برنامج التوزيع الذي تنفذه هيئة الأغذية النيبالية ٥٦ مقاطعة في منطقة الجبال والتلال ولكنه لا يغطي المقاطعات التسع عشرة الواقعة في سهول تيراي. وتعتبر ٣٨ مقاطعة من المقاطعات الست والخمسين الواقعة في الجبال والتلال مناطق منخفضة الدخل ونائية ويتعذر الوصول إليها. ومن ثم، فإن هيئة الأغذية النيبالية تورد الحبوب الغذائية إلى هذه المناطق بسعر يحظى بدعم مرتفع لأنها توفر أيضا دعما للنقل. وتخصص الحكومة نحو ٣,٥ مليون دولار كل سنة لدعم النقل (برنامج التنمية السنوي ١٩٩٧/١٩٩٨، هيئة التخطيط الوطني، علم ١٩٩٧).

وتنفذ عمليات بيع الحبوب الغذائية في مقاطعات التلال والجبال من جانب المكاتب الميدانية التابعة لهيئة الأغذية النيبالية، ومخازن البيع، والجمعيات التعاونية، ومن خلال تجار القطاع الخاص. ويتراوح حجم هذه المبيعات بين ٠٠٠ ٤٠ طن و٠٠٠ ٥٠ طن سنويا.

٢٣- ونتيجة برنامج تحرير الاقتصاد والتكيف الهيكلي، وافقت الحكومة على حل هيئة الأغذية النيبالية. ولا شك في أن جانبا لا بأس به من المنافع الناشئة عن عمل هيئة الأغذية النيبالية كان يعود على فئات لا تنتمي إلى المجموعة المستهدفة (مثل موظفي الخدمة المدنية والحكومة)، وأن الأساس المنطقي الذي يقوم عليه ترك القطاع الخاص يعمل في تسويق الحبوب الغذائية أساس سليم. ولكن نظرا للطبيعة الجبلية للبلد وتفرق التجمعات السكنية في منطقة التلال فإن احتمال فشل السوق سيكون مرتفعا أيضا على الأرجح. ذلك أن احتمال قيام القطاع الخاصة بإمداد جميع المناطق احتمال ضعيف، ولاسيما أثناء ذروة موسمي الشتاء والأمطار. وعليه، فإن كانت معايير الكفاءة توفر مبررا لحل هيئة الأغذية النيبالية، فإن فشل السوق يوفر مبررا قويا بنفس القدر لوجود وتشغيل وكالة يتمثل دورها في توريد الأغذية إلى السكان المستهدفين بأسعار معقولة. ولذا قد تكون هناك حاجة إلى وكالة جديدة أو إلى إعادة توجيه وتنقيح هيئة الأغذية النيبالية لتخدم هذا الغرض. وقد عالجت السياسة الحكومية هذا الأمر ضمنا، إذ أن الوثيقة المنهجية للخطة الخمسية التاسعة تتوخى إتباع سياسة تقوم على الاحتفاظ بمخزونات احتياطية من الحبوب الغذائية والسلع الأساسية الأخرى من أجل مواجهة الكوارث الطبيعية.

تقييم أداء البرنامج حتى الآن

٢٤- تغطي عمليات **البرنامج** في نيبال ثلاثة أبعاد رئيسية. أولا، ما برح **البرنامج** يبذل جهدا متواصلا طوال ما يقرب من عقدين لدعم البنية الأساسية الريفية في المناطق النائية ومناطق العجز الغذائي. وثانيا، بذل **البرنامج** جهدا مماثلا لتوفير الغذاء للمجموعات ذات الأوضاع الهشة، وقد أعيد النظر مؤخرا في هذا الجهد بهدف التركيز على مساندة التعليم الابتدائي. وثالثا، استوجب تكرر حدوث الكوارث الطبيعية والكوارث الأخرى تنفيذ عمليات طوارئ وعمليات إغاثة ممتدة أخرى، وشكل هذا الوضع بوجه عام خلفية جرى في ظلها الاضطلاع بعمل ذي وجهة إنمائية أطول نفسا، ولا يزال يحظى بجانب كبير من الاهتمام والموارد. ولم يطرأ على طبيعة البرنامج تغير كبير على مر الزمن، ولا تزال جهود الإغاثة وإعادة التأهيل تحتل فيه دورا مهما ومستمرا.

البنية الأساسية الريفية

٢٥- يعود دعم **البرنامج** للبنية الأساسية الريفية إلى عام ١٩٧٦، وهو دعم قدم في إطار برنامج "الغذاء مقابل العمل" الذي ساند إصلاح وإنشاء وتحسين الممرات والطرق في المناطق الفقيرة والنائية ومناطق التلال. ويتمثل هدف المشروع الجاري – أشغال البنية الأساسية في المجتمعات الريفية – (نيبال ٥٥٧٢) في تحسين ما يلي: (أ) فرص الأسر الريفية الفقيرة في الحصول على الأغذية؛ (ب) البنية الأساسية في المجتمعات الريفية بمناطق العجز الغذائي؛ (ج) قدرة المجتمعات الريفية على المساعدة الذاتية. ويستخدم هذا المشروع الأغذية بوصفها موردا لتعبئة قدرة المشاركة لدى فقراء الريف من أجل إنشاء البنيات الأساسية المستدامة. ويتلقى العمال غير المهرة حصة غذائية أسرية ومبلغا نقديا نظير العمل المنفذ. وتولى أولوية خاصة لمشروعات البنية الأساسية في المجتمعات الريفية التي تديرها النساء وتعود بالنفع عليهن.

ويوفر المشروع إعانة نقدية لأغراض النقل الداخلي والتخزين والمناولة تصل إلى ٥٠ في المائة من التكاليف المتكبدة. أما المواد غير الغذائية، بما فيها أدوات ومعدات البناء، فتوفرها بعض الجهات المانحة عن طريق **البرنامج** وتوفر كذلك من الموارد النقدية ل**لبرنامج**. وتستهدف المرحلة الراهنة للمشروع تغطية ٤٥ مقاطعة خلال فترة خمس سنوات (١٩٩٥/١٩٩٦ إلى ٢٠٠٠/٢٠٠١)، وتبلغ تكلفتها الكلية بالنسبة **للبرنامج** نحو ٢١,٢ مليون دولار. وقد غطى المشروع بالفعل ٢٠ مقاطعة، نفذ فيها نحو ٤٧١ مشروعا فرعيا/نشاطا محددا، كانت موزعة على النحو التالي: ٥٠ في المائة لإصلاح وإنشاء الطرق والممرات الريفية؛ و٢٠ في المائة لأشغال تهذيب مجرى النهر؛ و ١٥ في المائة للري؛ و١٣ في المائة للبرك السمكية؛ و٢ في المائة للزراعة المختلطة بالغابات والمشروعات الفرعية المماثلة. ومن الجوانب المهمة للإنجازات الراهنة الدعم الذي وفرته منحة للمساعدة الفنية من **الوكالة الألمانية للتعاون الفني** لتقديم دعم مؤسسي فيما يخص تخطيط وتنفيذ التدابير على المستوى المحلي. ويستهدف المشروع إدخال تحسين ملموس على دخول نحو ٣٠ ٠٠٠ أسرة ريفية فقيرة، وذلك بصفة مؤقتة من خلال تزويدهم بأغذية مقابل العمل لمدة مائة يوم تقريبا، ثم في الأجل الطويل من خلال إنشاء أصول للبنية الأساسية كفيلة بتوليد الدخل.

٢٦- ولاشك في أن المنافع الناشئة عن العمليات المنفذة في مجال البنية الأساسية المادية، والطرق، وتهذيب مجرى النهر، وما إلى ذلك، توفر أمنا غذائيا للمستفيدين المستهدفين لفترة زمنية محددة وتسهم في تنمية البلد في الأجل الطويل. ولاشك أيضا في أن المستفيدين الرئيسيين من العمليات ينتمون إلى المجموعة المستهدفة، إذ أن المشروع قد أنشأ هيكلا تنفيذيا يستند إلى مشاركة المستفيدين الذين يعيشون في منطقة المشروع. ولكن بصرف النظر عن الدعم المحدود المقدم إلى الري وإنشاء الأحواض، فمن الصعب تبين أي تأثير مستدام في صفوف المستفيدين المباشرين. ومن الصعب كذلك إثبات الافتراض الضمني المتوخى وهو تحقيق النمو الاقتصادي للمنطقة و/أو المستفيدين. فلا يزال من المتعين بلوغ الغاية طويلة الأجل المتمثلة في تحقيق الأمن الغذائي المستمر، ويعزى عدم بلوغها أساسا إلى غياب أية آلية تقدم دعما مباشرا للقاعدة الإنتاجية للسكان المستفيدين. لقد كانت هناك غلبة للبعد المادي ولم يول اهتمام كاف للبعد الاقتصادي من أجل تعظيم التأثير الإجمالي.

٢٧- ويفترض تعزيز الاعتماد على النفس المدعوم بالمعونة الغذائية توخى أهداف مترابطة تقتضي توفير الفرص الكفيلة لا بكسر حلقة الفقر المفرغة فحسب (عن طريق الأغذية و/أو المدفوعات النقدية)، ولكن أيضا التركيز على انتفاع الفقراء بالتدابير الإنمائية. وبالمثل، فإن تحويل تنمية الأصول المملوكة ملكية مشتركة (الطرق، وهياكل تهذيب مجاري الأنهار) إلى تأثير مستدام يعود بالنفع على المستفيدين المستهدفين يقتضي أيضا ربط هؤلاء المستفيدين بحزمة من الخدمات. وتشمل هذه الحزمة التدريب، والحصول على التسهيلات التكنولوجية، وتعبئة المدخرات، والحصول على القروض، والتنمية الفردية والاجتماعية الرامية إلى تعزيز صلاحيات النساء. ويقتضي الأمر التخلي عن النهج ذي البعد الواحد الذي اتسمت به التدخلات الإنمائية في الماضي والانتقال نهو نهج متعدد القطاعات يستطيع **البرنامج** في إطاره أن يصوغ موقعا حاسما يلائم أنشطته. وعلى الرغم من الجهود الهامشية الرامية إلى التنسيق، فإن النهج القطاعي أو التركيز على جانب واحد من البيئة الريفية يؤدي إلى فقدان التآزر الذي يمكن أن يحققه النهج المتكامل لتنمية منطقة العمليات. وهذا يفترض ضرورة تغيير موطن التركيز من البنية الأساسية بوصفها العنصر الرئيسي لعمليات **البرنامج** إلى التركيز على فقراء الريف والمعوقات التي يواجهونها في بيئتهم الإنتاجية والتدابير التي يمكن أن تحد من هذه المعوقات. وفي ظروف نيبال، ستظل البنية الأساسية الريفية تضطلع بدور رئيسي في أنشطة **البرنامج**، ولكن سيكون هناك أيضا اهتمام أكبر وبالتالي مزيد من الجهد فيما يتعلق بالاستجابة للمعوقات الأخرى التي تواجه القطاع الفقير من السكان. ومن المرجح أن يؤدي هذا النهج إلى زيادة إمكانيات إحداث تأثير أكثر استدامة في صفوف المستفيدين.

التغذية المدرسية

٢٨- يعبر مشروعا **البرنامج** – دعم برامج الاحتياجات الأساسية في مجالات الصحة/التغذية والتعليم (نيبال ٣٧١٨)، وتقديم المساعدة إلى المدارس الابتدائية (نيبال ٣٧١٨ – التوسع الأول، الذي سيدخل حيز التنفيذ في إبريل/نيسان ١٩٩٨)، عن تطور برنامج بدأ بتقديم المساعدة إلى المجموعات ذات الأوضاع الهشة، "تغذية الأمهات، والرضع، والأطفال قبل سن المدرسة"، ثم انتقل بعد ذلك إلى تقديم المساعدة إلى قطاع التعليم. وتتمثل الأهداف المباشرة للمشروع ٣٧١٨ – التوسع الأول، الذي يركز على المدارس الابتدائية وحدها، في تشجيع الالتحاق بالتعليم الابتدائي وخفض معدلات التسرب، وتشجيع الانتظام في الدراسة، وخاصة فيما يتعلق بالبنات، وتخفيف غائلة الجوع في الأجل القصير، وتحسين القدرة على التعلم، مما يسهم في الحد من عدد الراسبين. ويغطي هذا المشروع المقاطعات التي تعاني من العجز الغذائي وارتفاع الاحتياجات التعليمية (وخاصة للبنات) والتي تمت تغطيتها بالفعل في إطار مشروع التعليم الابتدائي الأساسي الذي تموله عدة جهات مانحة. ويستهدف المشروع مساندة ٠٠٠ ٢٥٠ تلميذ في المدارس الابتدائية في ١٢ مقاطعة لمدة ٥٢ شهرا، وتبلغ تكلفته الكلية التي سيتحملها **البرنامج** نحو ١٥ مليون دولار. وتشمل التكلفة إضافة عنصر صحي، يتمثل في تخليص تلاميذ هذه المدارس من الديدان، بمساعدة **منظمة الصحة العالمية**.

٢٩- وتأثير برنامج التغذية المدرسية تأثير عميق. وبالنظر إلى البعد التاريخي لبرامج التغذية المدرسية العامة التي كانت من السمات المميزة لعمليات **البرنامج** في الماضي، فإن التحول إلى نهج موجه لفئة مستهدفة معينة بأهداف محددة هو حركة في الاتجاه الصحيح. وبالرغم من وجود دلائل تفيد أن التغذية المدرسية قد تحسنت فيما يبدو وأن معدلات المواظبة والانتظام المستقرة قد توافرت بالفعل، فلا يزال من المبكر استخلاص أي دليل واضح عن تأثير التغذية المدرسية على الالتحاق بالتعليم بوجه عام، أو على التحاق البنات بوجه خاص، وكذلك على الارتباط بين التغذية المدرسية وانخفاض معدل التسرب. وقد يؤدي تحديد أهداف برنامج التغذية المدرسية بمزيد من الوضوح، حتى ولو بقدر متواضع، فيما يتعلق بزيادة معدل الالتحاق العام بالتعليم في المناطق الريفية، والتحاق البنات بوجه خاص، إلى تحقيق الأهداف الموضوعة بمزيد من السرعة. وعليه، فإن من شأن الاستعاضة، مثلا، عن الرسوم المدرسية بتقديم مقدار مناظر من الحبوب الغذائية للتلميذات أن يوفر حافزا مشجعا وأن يكون له على الأرجح تأثير على التحاق البنات بالتعليم، وخاصة في المناطق النائية والفقيرة.

عمليات الإغاثة والطوارئ

٣٠- قدم **البرنامج**، منذ ١٩٩٢، حصصا غذائية أساسية وتكميلية للاجئين المسجلين في مقاطعتي ايهابا ومورانغ في شرق نيبال من خلال خمس عمليات طوارئ متتالية وعملية إغاثة ممتدة للاجئين، وذلك لصالح ما يقرب من ٠٠٠ ٩٠ لاجئ، وقد نفذت هذه العمليات بالتعاون مع **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** وجمعية الصليب الأحمر النيبالية. وتصل التكلفة الكلية التي يتحملها **البرنامج** إلى نحو ٣٥,٥ مليون دولار. وتشمل هذه التكلفة المراقبة ودعم الإمداد. وبالإضافة إلى ذلك، مول **البرنامج** بناء مخازن في جميع مخيمات اللاجئين، ويدير مخزنا مركزيا يخزن فيه إمدادات احتياطية من السلع. وتشتري معظم الأغذية محليا وتسلم إلى المخيمات.

٣١- وتجعل البيئة الايكولوجية الهشة لنيبال من الوارد حدوث سلسلة متكررة من الكوارث الطبيعية. وتتعرض مصادر رزق السكان في أحيان كثيرة لأضرار الفيضانات، وموجات الجفاف، والزلازل، وما إلى ذلك، مما يستوجب تقديم إغاثة طارئة. وفي عام ١٩٩٣ قدم **البرنامج** ٨٠٠ ١٠ طن من الأرز إلى ٠٠٠ ٤٨٥ نسمة تضرروا

من الجفاف في ١٦ مقاطعة بسهول تيراي. وبالمثل، أجاز **البرنامج** في عام ١٩٩٤ مساعدة قدرها ١,٤ مليون دولار، كمنحة ثنائية من حكومة كندا، من خلال العملية الثنائية رقم ٥٥٨٤ للإغاثة من الجفاف، وهي عملية تحظى بمساعدة **الوكالة الكندية للتنمية الدولية**.

٣٢- وترتبط عمليات اللاجئين عادة بالمناخ السياسي. غير أن الأمر يقتضي، بعد أن تم تنفيذ عدة عمليات متعاقبة، تقييم القدرة على مواصلة التغطية الشاملة غير محددة الأجل لجميع اللاجئين، والوقوف على مدى ضرورتها. ويستطيع اللاجئون، وينبغي لهم، أن يسهموا تدريجيا في تكاليف مواصلة تلك العمليات، ومن المنطقي الانتقال إلى نهج أوضح توجها لخدمة فئة بعينها دون أن يعني ذلك أي تغير في مركزها، وذلك على الأقل ريثما يتم العثور على أي حلول دائمة لقضية اللاجئين. وعلاوة على ذلك، من المرجح أن تظل هناك حاجة إلى مساعدات الإغاثة التي يقدمها **البرنامج** بسبب الحدوث المتكرر للكوارث الطبيعية.

الاستنتاجات

٣٣- تتسم أنشطة **البرنامج** في نيبال بنهج ذي شقين ركز بنفس القدر على البنية الأساسية المادية والعمليات المساندة للتنمية البشرية. وقد نفذت هذه التدخلات بصورة جيدة وأسفرت أيضا – كما هو الحال في مشروع البنية الأساسية الريفية – عن التوسع في تطبيق العمليات القائمة على المشاركة. وبالرغم من أن الأهداف المتوخاة كانت تتفق مع الأولويات التي حددتها الحكومة آنذاك، فإن غياب تأثير واضح ومستمر في صفوف المستفيدين، حتى بعد بذل جهود متواصلة على امتداد عدة سنوات، أمر يقتضي استعراض الآليات المتبعة وطبيعة العمليات الرامية إلى تحقيق تلك الأهداف.

٣٤- **الأنشطة التكميلية.** قام **البرنامج**، كلما أمكن، بتنسيق مساعداته مع الأنشطة الإنمائية لمنظمات **الأمم المتحدة** الأخرى مثل **اليونيسيف، واليونسكو، ومنظمة الصحة العالمية**. وتعمل وكالات مثل **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة اليونيسيف، وصندوق الأمم المتحدة للسكان** في نيبال على أساس دورة برنامجية منسقة تستغرق خمس سنوات على غرار الخطة الخمسية التاسعة الحكومية التي تغطي الفترة من يوليو/تموز ١٩٩٧ إلى يوليو/تموز ٢٠٠٢. وتندرج ضمن تلك الدورة البرنامجية أنشطة **البرنامج** التي يعتزم تنفيذها أثناء ١٩٩٨-٢٠٠٢، ولاسيما تقديم المساعدة إلى المدارس الابتدائية. وفي إطار طريقة التنفيذ الجديدة والموارد العامة المتوافرة **للبرنامج**، توجد حجة قوية تسوغ تنسيق عمليات **البرنامج** كي تتكامل مع عمليات الوكالات الأخرى العاملة في نفس الميدان. وتحتل عمليات **البرنامج** موقعا يؤهلها لمعالجة أحد جوانب المعوقات الإنمائية التي تواجه المستفيدين المستهدفين، في حين أن المعوقات الأخرى يمكن أن تتصدى لها سائر الوكالات. ومن المرجح أن يكون التأثير التآزري لهذا النهج تأثيرا ملموسا؛ وتتوافر في هذا الصدد عدة خيارات. فالبرنامج الخاص للأمن الغذائي في نيبال، الذي تنفذه الحكومة بدعم من منظمة الأغذية والزراعة برنامج يركز على نحو واضح على الإنتاج وخدمة الفئات المستهدفة، وسيتلاءم تماما مع هذا النهج. وعليه، فإن إنشاء مرافق الري وشق الطرق بفضل المعونة الغذائية المقدمة من **البرنامج** ستتكامل مع الدعم الإرشادي والمساندة بالمدخلات المقدمين إلى المستفيدين، مما سيسفر عن إحداث تأثير شامل. ومن الخيارات المماثلة استكمال الجهود التي يبذلها **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية** في إطار برنامجه للمنطقة الغربية من البلد بالإضافة إلى تدابير إدارة الموارد الطبيعية التي يطبقها عدد من الوكالات، ولاسيما **الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية**. وتشمل الاحتمالات الأخرى برامج الري الكبرى التي ينفذها **مصرف التنمية الآسيوي والبنك الدولي**. كما توجد احتمالات لتحقيق التكامل بين الأنشطة المنفذة في مجالات الصحة، وتنظيم الأسرة، والتغذية بالاشتراك مع وكالات أخرى تابعة **للأمم المتحدة** مثل **صندوق الأمم المتحدة للسكان، ومنظمة**

اليونيسيف. وعلاوة على ذلك، ينبغي ملاحظة أن مخطط الإستراتيجية القطرية هذا قد اعد استنادا إلى استنتاجات وتوصيات البعثة المشتركة بين **البرنامج ومنظمة الأغذية والزراعة**، التي زارت نيبال في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٧.

٣٥- **اقتسام الاعتمادات**. ظل إنشاء الطرق والممرات يستوعب، من الناحية التاريخية، حصة كبرى من عمليات **البرنامج**. ولئن كان الاحتياج إلى هذا النوع من الدعم سيستمر على الأرجح في المستقبل، فلن يتسنى له أن يترك تأثيرا مستمرا على المستفيدين إلا إذا تكامل دعم البنية الأساسية المادية (الطرق والممرات) مع الدعم الرامي إلى تخفيف المعوقات التي يواجهها المستفيدون في ميدان الإنتاج. وفي الوقت ذاته، فإن من السابق لأوانه التوصية بتوزيع الاعتمادات بين إنشاء الطرق والممرات من جهة وبين الأنشطة الكفيلة بأن تسهم إسهاما مباشرا في زيادة الإنتاج، مثل الري والبرك السمكية من جهة أخرى. ولكن يجب بذل الجهود لتحقيق زيادة كبيرة في الاعتمادات المخصصة لمثل هذه الأنشطة بالقياس إلى ما خصص لها في الماضي، وربما تعين أن تبلغ تلك الزيادة ٥٠ في المائة.

٣٦- ومن المرجح أن يؤدي الطلب على الدعم، لا محالة، إلى إيجاد صراع فيما يتعلق بتخصيص الموارد بين فئتي العمليات الرئيسيتين: القطاعات التي تؤثر على الإنتاج، حيث قامت البنية الأساسية بدور بارز، والقطاعات التي تؤثر على التنمية البشرية، التي اضطلعت فيها الصحة، بما في ذلك الإصحاح، وتنظيم الأسرة، والتعليم بدور ذي أهمية مماثلة. وكان الدعم المقدم إلى القطاعات الاجتماعية صغيرا من الناحية التاريخية. وبالرغم من حدوث زيادة كبيرة في العمليات المنفذة في هذه القطاعات، المدعومة بقدر كبير من **الأمم المتحدة ووكالات المعونة الثنائية**، فإن المؤشرات الخاصة بالتنمية الاجتماعية ما زالت بالغة الضعف. وهناك أسباب وجيهة تبرر الدعوة إلى اقتسام البرامج التي يساندها **البرنامج** اقتساما متساويا بين القطاع المادي (الإنتاجي) والقطاع الاجتماعي. ويفترض هذا زيادة كبيرة في الموارد المخصصة للقطاعات الاجتماعية بالقياس إلى ما تم في الماضي.

٣٧- **البعد المتعلق بقضايا الجنسين**. اعترافا بإسهام المرأة في كل من القطاع الاجتماعي والقطاع المادي، يوصى، إضافة إلى العمليات الموجهة إلى المرأة مباشرة، كما هي الحال في قطاع الصحة، بوضع بارامترات واضحة تخص النساء المستفيدات من العمليات الأخرى. ففي برنامج التغذية المدرسية على سبيل المثال، يتعين بدلا من تقديم دعم شامل لجميع التلاميذ، تحديد صلة واضحة بين هدف زيادة التحاق البنات بالتعليم والتغذية المدرسية. ولذا يوصي بأن ترتبط التغذية المدرسية بزيادة تدريجية في التحاق البنات تقاس بنسبة مئوية سنوية يتفق عليها لكل مقاطعة، ولتكن نحو ٥ في المائة سنويا، ريثما يتسنى بلوغ معدل مشاركة متساوية. كما ينبغي أن يكون إدراج التلاميذ المنتمين لفئات محرومة بعينها عاملا يراعى في عملية اتخاذ القرارات. ووضع البارامترات المتعلقة بمشاركة المرأة يجب أن يتجلى في التصميم المحدد للعمليات. ففي القطاعات ذات الطابع الإنتاجي المباشر، على سبيل المثال، ينبغي أن يكون الدعم المقدم لتنمية مشروعات الري الصغيرة موجها بوجه عام للنساء المزارعات. غير أن التدخلات الرامية إلى دعم المرأة في بيئتها الإنتاجية يجب أن تراعي عبء العمل الواقع على كاهلها في الوقت الحاضر، وينبغي أن يرتكز تصميمها على نهج قائم على المشاركة يتيح للمرأة أن تحدد المجالات التي يكون فيها لهذا الدعم أكبر تأثير ممكن.

٣٨- **النهج القائمة على المشاركة**. من العناصر الجديرة بالثناء في البرنامج الراهن الذي ينفذه **البرنامج** أنه يستند إلى عملية تقوم على مشاركة لجان تنمية المقاطعات ولجان تنمية القرى على المستوى المحلي، بالإضافة إلى المجتمعات المحلية، في تحديد الأولويات الخاصة بها. وبالرغم من أن التمثيل المنظم للمرأة في هذه الهيئات المحلية لم يبلغ بعد المستويات المنشودة، فإن التدابير الرامية إلى تأمين استجابة المرأة قد تمت صياغتها وتنفيذها. غير أن إنشاء جماعات المستخدمين وجماعات الإدارة لأغراض تنفيذ البرنامج تواجه مشكلة عدم كفاية تمثيل المرأة. ويجري في الوقت الحاضر بذل الجهود لتصحيح هذا الخلل. ويقتضي الأمر تعزيز النهج المتبع؛ كما يقتضي أن تتولى لجان تنمية المقاطعات ولجان

تنمية القرى النهوض في نهاية المطاف بالمسؤولية عن تنفيذ العملية، التي تحظى في الوقت الحاضر بدعم منحة للمساعدة الفنية مقدمة من **الوكالة الألمانية للتعاون الفني**.

٣٩- **تأثير المعونة الغذائية على السوق.** لم تمارس المعونة الغذائية، من الناحية التنفيذية، تأثيرا يذكر على الأسواق والإنتاج الزراعي لأنها تشكل نسبة صغيرة للغاية من السوق الإجمالية. كما أسهم توريد معظم السلع الغذائية محليا وإقليميا في تحقيق فعالية التكاليف.

٤٠- **أنواع الأغذية.** ويعد توفير الأغذية بدلا من تقديم مبالغ نقدية، كوسيلة دفع أساسية، آلية تساعد على التحديد الذاتي للفئات المستهدفة وينبغي مواصلتها. وقد أوضحت عمليات المسح أن المرأة على وجه الخصوص تفضل أن يتم الدفع في صورة أغذية، إذ يقلل هذا من فرص صرف النقود على أغراض أخرى. غير أن توريد الأرز الناعم في جميع أنحاء البلد بوصفه السلعة الغذائية الرئيسية الموزعة نظير العمل أمر من الصعب تبريره حيث إن أغلبية المستفيدين (الذين حددوا بوصفهم فقراء) يأكلون الأرز الخشن في حين أن بعضهم يستهلكون القمح أو الذرة أو الدخن، تبعا للمقاطعات، بوصفها حبوبهم الأساسية. ولذا يوصي بتوزيع الأرز الخشن بوصفه السلعة الأساسية في أنشطة "الغذاء مقابل العمل". ومن المرجح أن يؤدي ربط هذه السلعة بمعدل الأجر إلى زيادة كمية الأرز الموردة. ويجب اتخاذ الترتيبات اللازمة لذلك إذ أنه يحقق هدف زيادة فترة دعم الأمن الغذائي الموفر للسكان. ولئن كان سيظل هناك تفضيل عام للأرز الناعم بالقياس إلى سائر الحبوب في الأطعمة النيبالية، فإن توريد الأرز الخشن قد يقلل من جاذبية الأرز الناعم لبعض المجتمعات المحلية التي قد لا تكون مجتمعات فقيرة. كما ينبغي استكشاف إمكانية شراء وتوريد القمح أو الذرة محليا في المناطق التي يشكلان فيها مصدري الغذاء الرئيسيين.

٤١- **المراقبة والتقييم.** كانت أنشطة المراقبة والتقييم في المنطقتين اللتين تنفذ فيهما العمليات الجارية تتسم بالتنوع. وكانت مراقبة الأنشطة المتعلقة بتنمية البنيات الأساسية فعالة من حيث الجانب المادي للمستلزمات المستخدمة والنتائج المحرزة. غير أن المراقبة لم تركز كثيرا على التأثير الإجمالي المتحقق من العمليات، مما يعبر عن عدم إيلاء الاهتمام الكافي للقضايا الاقتصادية. وتم تصحيح نقصا أوليا في مراقبة برنامج التغذية المدرسية، ولوحظت تحسينات ملموسة في هذا الصدد. وهناك اعتراف أقوى في الوقت الراهن بالحاجة إلى تنفيذ أنشطة فعالة في مجالي المراقبة والتقييم، في إطار المكتب القطري **للبرنامج** ومن جانب الوكالات الشريكة، داخل الحكومة وخارجها على حد سواء. ويبدو أن التدابير الراهنة تستجيب لتلك الشواغل.

وجهة المساعدة المقدمة من البرنامج في المستقبل

٤٢- ستظل المعونة الغذائية المقدمة من **البرنامج** في المستقبل موجهة بشكل واضح إلى فقراء الريف، والنساء، والأطفال، والجماعات المحرومة والمهمشة اجتماعيا. ومع مراعاة الآلية التنفيذية الجديدة للالتزامات والاعتمادات، فإن وجهة المساعدة الإنمائية المدعومة بالمعونة الغذائية **للبرنامج** ستستهدف في المستقبل إتباع نهج برنامجي يستند إلى موضوعات محددة. وقد حدد الأساس المنطقي الذي يقوم عليه هذا النهج في تحليل الإطار المنطقي، الوارد كملحق لهذه الوثيقة. ومن شأن هذا النهج أن يتيح للمكتب القطري أن يكون أكثر استجابة ومرونة في برمجة أنشطته من سنة لأخرى ضمن إطار خمسي عريض للتوزيع الإشاري للموارد.

٤٣- وتقترح لوجهة أنشطة **البرنامج** في المستقبل ثلاثة موضوعات رئيسية هي:

الموضوع ١: تخفيف وطأة الفقر والأمن الغذائي – البعد المتعلق بالإنتاج

٤٤- لما كانت البرامج التي ينفذها **البرنامج** تركز على تحسين الأمن الغذائي للسكان المستهدفين فإنها ينبغي أن تنصب على تحسين قاعدة إنتاج صغار المزارعين من خلال ما يقدمه **البرنامج** في الوقت الراهن من دعم لتحسين البنية الأساسية في الريف. ويندرج تماما في إطار هذا الموضوع، المشروع الراهن المتعلق بأشغال البنية الأساسية في المجتمعات الريفية، وبوسع هذا المشروع أن يواصل تركيزه على إصلاح وإنشاء الطرق والممرات القروية، وأشغال تهذيب مجرى النهر، وتنمية الري وإنشاء الأحواض، مع إدخال تعديلين طفيفين. فأولا، ينبغي أن تكون هناك زيادة تدريجية في نسبة أشغال الري والأحواض والأشغال الإنمائية الأخرى التي تساعد مباشرة في تخفيف المعوقات التي تواجه السكان المعنيين أو في توسيع قاعدة إنتاجهم. وثانيا، يجب أن يندرج إنشاء الأصول المملوكة ملكية مشتركة مثل الطرق الريفية وأشغال تهذيب مجرى النهر ضمن إطار برنامج قائم يساعد أيضا المستفيدين المستهدفين في بيئتهم الإنتاجية.

٤٥- والإطار التنظيمي الراهن لتنفيذ الأنشطة بالاشتراك مع وزارة التنمية المحلية يناسب تماما كلا النهجين. ولكن لما كان الهدف هو زيادة الإنتاج والأغذية، سيتعين إقامة رابطة تنفيذية مع وزارة الزراعة أيضا. وينبغي أن يستهدف إنشاء الأصول الإنتاجية المباشرة على أساس فردي أو جماعي العمل على جبهتين هما: توفير المياه، وتوفير المستلزمات. وبالتالي، فإن الاستعانة بأنشطة "الغذاء مقابل العمل" في تجميع مياه الأمطار من أجل إنشاء أحواض صغيرة وغيرها من هياكل تجميع المياه الصغيرة خلال ذروة موسم الأمطار، بهدف زيادة إنتاج المحاصيل وتوفير مياه الشرب للإنسان والحيوان، ستظل مجالا رئيسيا من مجالات النشاط في المستقبل. ولما كانت هناك معوقات وطنية شديدة فيما يتعلق بتوافر البذور ذات النوعية الجيدة، فإن تنظيم شبكة من زارعي البذور في المناطق النائية، حيث تم بالفعل إنشاء الطرق والممرات، سيكون له تأثير عميق على الإنتاج. ويمكن تحقيق هذا الهدف من خلال ترتيب تبادلي ثلاثي مع هيئة المستلزمات الزراعية النيبالية، وهيئة الأغذية النيبالية، **والبرنامج** على أساس "الغذاء مقابل البذور". وسيسدد ثمن البذور المقدمة من الهيئة النيبالية للمستلزمات الزراعية عن طريق الحبوب الغذائية التي يقدمها **البرنامج** إلى هيئة الأغذية النيبالية. ويمكن بعد ذلك توزيع البذور على مجموعة مختارة من المزارعين لإكثارها وإمداد مجتمعاتهم بها.

٤٦- واعترافا بالحاجة إلى التصدي لطائفة واسعة من المعوقات التي تواجه المزارعين الفقراء، ينبغي أن تستهدف عمليات **البرنامج** استكمال الأنشطة المنفذة من جانب وكالات أخرى بهدف تعظيم آثارها. وما دام **البرنامج** يتوخى هدف الوصول إلى النساء والفقراء، فعليه أن يستكمل مساعداته مع الأنشطة الجارية الأخرى مثل:

(أ) البرنامج الحكومي الخاص للأمن الغذائي في نيبال – يمكن تقديم دعم من **البرنامج** لبناء أو إصلاح نظم الري التي يديرها المزارعون في التلال، أو الطرق والممرات الفرعية وذلك لاستكمال الاتجاه الأساسي للبرنامج المتمثل في زيادة الإنتاجية؛ وقد أثبتت المساعدة المقدمة من **البرنامج** نجاحها، ويتواءم تركيز تلك المساعدة على فقراء الريف وصغار المزارعين مع أهداف التنمية المدعومة بالمعونة الغذائية؛

(ب) برامج إدارة الموارد الطبيعية – التي يساندها عدد من الوكالات، أهمها **الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية**، ويلاحظ في هذا الصدد أن توفير موارد مملوكة ملكية مشتركة مثل الطرق والممرات يعد أمرا ملائما بوجه خاص إذا نظر إليه ضمن إطار أوسع نطاقا لتدابير تجميع المياه أو إدارة الموارد الرامية إلى زيادة الإنتاجية. وستظل تلك العملية المحددة متسقة مع طبيعة تنمية البنية الأساسية، ولكنها ستتكامل ضمن مجموعة أوسع نطاقا من تدابير إدارة الموارد التي تندرج في إطار إدارة الموارد المملوكة ملكية مشتركة.

الموضوع ٢: تخفيف وطأة الفقر والتنمية البشرية – البعد الاجتماعي

٤٧- تسوغ الحالة المتردية لأطفال نيبال (كما تتجلى من أحدث مسح أجرته **منظمة اليونيسيف**) الأساس المنطقي لمواصلة مشاركة **البرنامج** الراهنة في قطاع التعليم من خلال التغذية التكميلية وارتباطه الهامشي بمجال الصحة في إطار مشروع التغذية المدرسية. ومن شأن إدخال تغييرات طفيفة على نهج هذا البرنامج، تشمل آلية تحفز كلا من المدارس (تشترط على المدارس تحقيق زيادة صغيرة في نسبة كل من الالتحاق العام والتحاق البنات لمواصلة المشاركة في البرنامج) وآباء البنات في سن المدرسة (إلغاء رسوم المدرسة عن طريق تقديم ما يعادلها في صورة أغذية) أن تتيح إعادة تحديد مواطن التركيز بصورة ملائمة، ضمانا للإنجاز السريع لأهداف المشروع.

٤٨- وتبرر النسبة المرتفعة بوجه خاص لوفيات الأطفال والأمهات عند الولادة، إلى جانب العادات الاجتماعية السائدة، تنفيذ عملية جديدة تنظم الأمهات الحوامل والمرضعات بالإضافة إلى المراهقات في جماعات تزود بتدريب في طائفة واسعة من القضايا الاجتماعية الاقتصادية والصحية، بما في ذلك الصحة الإنجابية. ومن شأن تنفيذ برنامج لصحة الأم والطفل للوقاية من وفيات الأم والطفل قبل وأثناء الولادة ومن إصابتهما بالأمراض أن يكون له تأثير ملموس على البعد الاجتماعي والبشري في البلد. ويشترك كل من **اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان** في برامج نشطة في هذا الميدان. وخلال الفترة ١٩٩٧-٢٠٠١، يتوقع البرنامج المشترك تغطية ٨٠ في المائة من النساء المحرومات في ٦٧ مقاطعة وأن يسفر عن زيادة الفرص والموارد المتاحة لهن، وعن تعزيز قدرتهن على تنفيذ المشروعات، مما يفضي إلى التوازن بين الجنسين في اتخاذ القرارات. وسيركز الدعم المقدم من **البرنامج** على عنصر الصحة في البرنامج المشترك، موفرا بذلك حافزا غذائيا للأمهات الشابات والحوامل، لا بتزويدهن بالتدريب فحسب بل أيضا بإعطائهن أغذية للأطفال الرضع وغيرهم من الأطفال الصغار (دون سن الخامسة). وسيعمل البرنامج من خلال الهياكل والعمليات القائمة، بما في ذلك الوحدات الصحية، وكذلك من خلال منظمات غير حكومية مثل نوادي الأمهات. ويتوخى البرنامج تغطية ما يتراوح بين ١٥ ٠٠٠ و٣٠ ٠٠٠ جماعة نسائية في ٦٧ مقاطعة. وتتيح طبيعة العملية أن يحدد **البرنامج** لنفسه منطقة وعمق التغطية بالتشاور مع **اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان**. ولئن كانت هذه العملية ستنطوي أيضا على إقامة علاقة جديدة مع وزارة الصحة، فإن العلاقة الراهنة مع **اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان**، وكذلك مع عدد من المنظمات غير الحكومية الأخرى، من شأنها أن تسهل العمليات بقدر كبير.

الموضوع ٣: شبكات الأمان وحالات الطوارئ وعمليات الإغاثة

٤٩- إن تكرر حدوث موجات الجفاف، والفيضانات، والانزلاقات الأرضية في بيئة جبلية سيقتضي حتما تقديم إغاثات الطوارئ، التي سيكون على **البرنامج** أن يدبر مواردها عندما تدعو الضرورة لذلك. وقد اختير **البرنامج** بالفعل ليكون الوكالة القائدة فيما يتعلق بتنفيذ سلسلة من الدورات التدريبية بشأن التأهب لمواجهة الكوارث استنادا إلى عملية رسم خرائط هشاشة الأوضاع. وفيما يخص قضية عمليات الإغاثة الممتدة، تبين المناقشات التي جرت مع الحكومة أن هناك استعدادا للسماح للاجئين بقدر محدود من ممارسة الأنشطة الإنتاجية/المولدة للدخل، ريثما يتم التوصل إلى تسوية سياسية نهائية. وستدعم موارد **البرنامج**، بالتعاون مع **مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين** والحكومة، التنمية المحدودة للأراضي الملاصقة للمخيمات الراهنة بغية إنتاج محاصيل مرتفعة القيمة مثل الخضر التي تستطيع **المفوضية** شراءها من اللاجئين كمشروع لتوليد الدخل. كما ستشجع أنشطة أخرى مولدة للدخل (مثل صناعة السجاد) تسوق منتجاتها خارج المنطقة. ويلزم تخفيف اللوائح التي تقيد قيام اقتصاد تبادلي بين السكان اللاجئين وسائر المنطقة، وذلك بطريقة تدرجية ودون التأثير على المركز الخاص للاجئين. ومن شأن هذا أن يتيح التخلي عن نهج التغذية الشاملة لصالح نهج أكثر

اتجاها نحو تكريس المساعدات المقدمة من **البرنامج** لخدمة فئات محددة. وسيستكمل الدعم المقدم إلى اللاجئين بالدعم المقدم إلى السكان المضيفين لهم.

الانعكاسات على الموارد

٥٠- يفترض نهج برمجة العمليات ترتيب التدخلات المنفذة في إطار المشروعات وفقا للموارد المتاحة. ومن الصعب تقدير الموارد المطلوبة لتنفيذ العمليات المذكورة، إلا في حدود وضع تصور للسيناريوهات الممكنة. وباستثناء الاحتياجات الخاصة بعمليات الإغاثة الممتدة، ستقتضي مواصلة المشروعات الجارية وحدها، خلال إطار زمني مدته خمس سنوات، نحو ١٢٣ ٠٠٠ طن من السلع الغذائية (تشمل ٥٠ ٠٠٠ طن مجنبة لحالات الطوارئ). وأي توسيع لنطاق البرنامج الراهن ليشمل أنشطة جديدة مثل "الغذاء مقابل البذور" وعلى نحو أخص في مجال التنمية الاجتماعية والبشرية التي يمثلها دعم صحة الأم والطفل، سيعني الاحتياج إلى مبلغ يتراوح بين ٢٥ و ٣٥ في المائة من المبلغ الحالي، مع الاعتراف بأن قيمة وحجم الأغذية سيعتمدان على التكوين الفعلي لسلة الأغذية.

وضع برنامج قطري

٥١- يفترض وضع برنامج قطري للعمليات الجارية ضرورة اتباع نهج منسق مع الشركاء الإنمائيين الآخرين لضمان أن تتكامل تدخلات **البرنامج** على النحو السليم مع الدعم المقدم من الوكالات الأخرى. وستقتضي الرغبة في تقديم مزيد من الدعم إلى أنشطة البنية الأساسية ذات الطابع الإنتاجي المباشر إجراء تقييم دقيق للقضايا الفنية وللقدرة على معالجتها على أساس تنفيذي. وسيتعين وضع نهج تنظيمي لإدماج حل هذه القضايا الفنية في تقييم عمليات البرامج، من خلال إجراء دراسات جدوى أولية. كما سيقتضي وضع برنامج قطري للأنشطة الجديدة إجراء دراسات لتحديد طبيعة العمليات ونطاقها. وستقدم وثيقة البرنامج القطري إلى **المجلس التنفيذي** لإجازتها في دورته العادية الأولى لعام ١٩٩٩.

٥٢- ولا توجد حتى الآن مذكرة استراتيجية قطرية لنيبال. ولكن ما أن يتم وضع "إطار **الأمم المتحدة** للمساعدة الإنمائية"، لأغراض التنسيق، فإن **البرنامج** سيقدم إلى **المجلس التنفيذي** برنامجا قطريا جديدا قبل أن ينقضي أجل البرنامج الذي يعتزم استهلاله في عام ١٩٩٩.

المخاطر

٥٣- هناك ثلاثة مخاطر رئيسية يمكن أن تؤثر على تنفيذ الإستراتيجية المقترحة. أولا، تردي الاستقرار السياسي – الذي يتجلى جزئيا في تشكيل أربع حكومات منذ عام ١٩٩٥ – والذي أخل بالفعل بتنفيذ برامج التنمية. واستمرار هذا الاتجاه وما يرتبط به من تبدل الموظفين سيكون لهما تأثير خطير على تنفيذ المشروعات. وثانيا، يمكن أن تكون عمليات **البرنامج** وطريقة تنفيذها أداة بالغة الفعالية عندما تستخدم في ارتباط مع طائفة أوسع نطاقا من الأنشطة التي تعالج المعوقات الإنتاجية التي تواجه السكان المستفيدين. ولا يمكن للتأثير الكلي للاستراتيجية المقترحة أن يتجلى إلا إذا بذل جهد تعاوني فعال بالاشتراك مع الشركاء الآخرين في التنمية **(وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الثنائية)**. فإن لم يتسن تحقيق هذا،

فإن التأثير الكلي للعمليات سيتقوض على نحو خطير. وثالثا، يفترض شرط الاستدامة، الذي يتجلى في استثمارات البنية الأساسية ذات الطابع الإنتاجي الأكثر وضوحا، إيلاء اهتمام أكبر للقضايا الفنية، وهو أمر تتولاه في الوقت الراهن **الوكالة الألمانية للتعاون الفني**. وسوف تتعرض هذه الاستثمارات لضرر كبير إذا لم توفر هذه المساعدة الفنية للبرامج المعدلة والجديدة.

الملحق

الإطار المنطقي لعمليات البرنامج في نيبال

الأهداف	مؤشرات يمكن التحقق منها عمليا	وسائل التحقق	الافتراضات والمخاطر
الغاية			
الإسهام في الأمن الغذائي وتخفيف وطأة الفقر في المناطق الريفية في نيبال	• مؤشرات حكومية على الصعيد الوطني/الإقليمي المحلي • إحصاءات/مؤشرات الأمم المتحدة	• مكتب الإحصاء المركزي الحكومي • إحصاءات **الأمم المتحدة** • عمليات التقييم الريفي القائم على المشاركة، وعمليات المسح، والمقابلات شبه المنظمة	الافتراضات: • الاستقرار السياسي والاقتصادي • التنسيق الفعال بين الجهات المانحة الشريكة – **منظمة الأغذية والزراعة، الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، صندوق الأمم المتحدة للسكان، اليونيسيف، الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية**
الغرض			
تحسين الأمن فيما يتعلق بفرص كسب الرزق وزيادة المساواة بين الأسر المشاركة، ولاسيما النساء	(أ) نسبة الزيادة في الأسر التي تحقق زيادة في الأمن الغذائي (نقدية وغير نقدية) (ب) نسبة الزيادة في الأسر التي تبلغ بتحقيق تحسين مستدام في الإنتاجية الزراعية (ج) المشاركة النشطة للنساء وأفراد الطوائف الدنيا في اتخاذ القرارات والمبادرات الإنمائية (د) القدرة/القيمة المجربة والواضحة للمؤسسات المحلية، المنظمات غير الحكومية/المنظمات على مستوى المجتمع المحلي	(أ) المقابلات؛ عمليات المسح الأسري. المقابلات شبه المنظمة؛ جماعات الاهتمام بموضوعات محدودة؛ أساليب التقييم الريفي القائم على المشاركة (مثل تحديد مستويات الثروة) (ب) عمليات المسح الميدانية؛ المقابلات شبه المنظمة (ج) المراقبة؛ تقارير المشروعات؛ جماعات الاهتمام بموضوعات محددة؛ أساليب التقييم الريفي القائم على المشاركة؛ المقابلات شبه المنظمة (د) المراقبة، تقارير المشروعات؛ أساليب التقييم القائم على المشاركة؛ المقابلات شبه المنظمة؛ جماعات الاهتمام بموضوعات محددة	الافتراضات: • سياسات حكومية مساندة • بيئة اجتماعية قابلة للتغير التدريجي لصالح النساء وأفراد الطوائف الدنيا المخاطر: • الاضطراب السياسي • كوارث طبيعية كبرى • أوبئة خطيرة

الإطار المنطقي لعمليات البرنامج في نيبال

الأهداف	مؤشرات يمكن التحقق منها عمليا	وسائل التحقق	الافتراضات والمخاطر
النتيجة ١			
١ – زيادة مستوى الأمن الغذائي: مصادر دخل أكثر وفرة وتنوعا	١(أ) زيادة عدد وقيمة مصادر الدخل (الفعالة) للمشتركين ١(ب) تغيرات في أنماط استهلاك المشتركين (كدخل بديل) ١(ج) تغيرات في تصور المشتركين الذاتي فيما يتعلق بالدخل	١(أ) المقابلات شبه المنظمة، وعمليات المسح ١(ب) جماعات اهتمامات بموضوعات محددة؛ أساليب التقييم الريفي القائم على المشاركة (مثل تحديد مستويات الثروة) والمقابلات شبه المنظمة ١(ج) جماعات الاهتمام بموضوعات محددة؛ أساليب التقييم الريفي القائم على المشاركة؛ والمقابلات شبه المنظمة	الافتراضات: • عدم حدوث تغير كبير في نمط الهجرة • تحسن فرص الوصول إلى الأسواق • ظروف مستقرة على مستوى الاقتصاد الكلي
النتيجة ٢			
٢ – زيادة فرص الأطفال الريفيين والمحرومين في الحصول على التعليم	٢(أ) زيادة عدد طلاب المدارس ٢(ب) زيادة عدد الطالبات في المدارس ٢(ج) خفض معدلات التسرب في صفوف الطلاب	٢(أ) السجلات المدرسية وعمليات المسح الموقعية ٢(ب) السجلات المدرسية وعمليات المسح الموقعية ٢(ج) السجلات المدرسية وعمليات المسح الموقعية	الافتراضات: • عدم حدوث تغير هائل في البيئة المادية • بيئة سياسية مستقرة
النتيجة ٣			
٣ – تحسين تدابير صحة الأم والطفل: خفض معدل الإصابة بالأمراض بين النساء في عمر الإنجاب، وأثناء الحمل ولدى الأطفال دون سن الخامسة	٣(أ) تغير في الوعي بمدى انتشار الالتهاب التنفسي الحاد لدى الأطفال دون سن الخامسة ٣(ب) تغير في نوبات أمراض الإسهال المبلغ عنها لدى الأطفال دون سن الخامسة ٣(ج) تغطية تحصينية حديثة للأطفال من وقت الميلاد حتى سن الثانية	٣(أ) عمليات المسح؛ المقابلات شبه المنظمة ٣(ب) المقابلات شبه المنظمة (على أساس الاستدعاء كل أسبوعين)؛ مراقبة المجتمع المحلي ٣(ج) السجلات؛ عمليات المسح ٣(د) عمليات مسح للوزن/الطول/العمر؛ عمليات مسح لمحيط أعلى الذراع	الافتراضات: • استمرار الحكومة في الالتزام بصحة الأم والطفل المخاطر: • وباء خطر أو حالة جفاف خطيرة • مشكلات خطيرة تواجه نظام الإمداد وتمنع التحصين الكافي ومعالجة أمراض الإسهال

الإطار المنطقي لعمليات البرنامج في نيبال

الأهداف	مؤشرات يمكن التحقق منها عمليا	وسائل التحقق	الافتراضات والمخاطر
	٣(د) انخفاض مستويات سوء التغذية لدى الأطفال دون سن الخامسة ٣(هـ) تحسين أساليب استهلاك الأغذية ٣(و) % زيادة في استخدام أساليب التوليد المأمونة ٣(ز) تحسن الممارسات التغذوية للمرضعات والحوامل ٣(ح) % زيادة في معدل استخدام وسائل منع الحمل	٣(هـ) عمليات مسح (على أساس الاستدعاء كل ٢٤ ساعة)؛ جماعات الاهتمام بموضوعات محددة ٣(و) المقابلات شبه المنظمة؛ جماعات الاهتمام بموضوعات محددة؛ مراقبة المجتمع المحلي ٣(ز) المقابلات شبه المنظمة؛ جماعات الاهتمامات بموضوعات محددة؛ مراقبة المجتمع المحلي؛ عمليات مسح لمحيط أعلى الذراع ٣(ح) عمليات المسح، جماعات الاهتمام بموضوعات محددة	
النتيجة ٤			
٤ – تحسين الحالة الاقتصادية للاجئين	٤(أ) زيادة عدد اللاجئين المشاركين في المشروعات النشطة المدرة للدخل ٤(ب) زيادة عدد اللاجئين المنسحبين من تلقي الحصص الغذائية **للبرنامج**	٤(أ) سجلات المخيمات؛ المقابلات شبه المنظمة؛ عمليات المسح ٤(ب) سجلات المخيمات؛ سجلات الحكومة	الافتراضات: • تخفيف الحكومة من القيود الراهنة المفروضة على اللاجئين
النتيجة ٥			
٥ – تحسين القدرة على الاستجابة للكوارث الطبيعية	١– عدد/نوع الكوارث الطبيعية التي تستوجب المساعدة ٢– نطاق المساعدة المقدمة	١– التقارير ٢– تقارير جمعية الصليب الأحمر النيبالية	• القدرة على الاستجابة الفورية • القدرة على التعاون الوثيق مع الوكالات الأخرى

الإطار المنطقي لعمليات البرنامج في نيبال

الأهداف	مؤشرات يمكن التحقق منها عمليا	وسائل التحقق	الافتراضات والمخاطر
النتيجة ١: زيادة مستوى الأمن الغذائي: مصادر دخل أكثر وفرا وتنوعا **الأنشطة** ١- الاستجابة لاحتياجات المجتمع المحلي لتحسين طرق الوصل - بناء الطرق والممرات الزراعية ٢- زيادة فرص الوصول إلى أحواض الري الصغيرة المخصصة لأغراض التنمية، وإلى الأحواض والسدود الصغيرة ٣- زيادة فرص الحصول على المستلزمات من البذور المحسنة	١(أ) آليات لترجمة احتياجات المجتمع المحلي إلى أعمال ملموسة ١(ب) عدد كيلومترات الممرات والطرق الزراعية التي تم إنشاؤها ٢(ج) عدد ومساحة هياكل تجميع المياه التي تم إنشاؤها ٢(د) عدد جماعات مستخدمي المياه النشطة ٢(هـ) عدد النساء المستفيدات بشكل مباشر من هذه الأنشطة ٣- عدد الأسر المنتفعة من البذور المحسنة	١(أ) تشغيل لجان التنمية القروية ولجان التنمية الإقليمية في تخطيط البرامج، أساليب التقييم الريفي القائم على المشاركة ١(ب) تقرير الوكالات الحكومية المختصة؛ عمليات المسح المتفرقة القائمة على المراقبة والتقييم ٢(ج) تقارير الوكالات الحكومة المختصة؛ عمليات المسح القائمة على المراقبة ٢(د) تقارير الوكالات المختصة، عمليات المسح القائمة على المراقبة؛ أساليب التقييم الريفي القائم على المشاركة للإبلاغ عن مدى فعالية الجماعات ٢(هـ) التقارير الواردة؛ عمليات مسح متفرقة؛ التقارير ٣- تقارير الوكالات المختصة؛ عمليات مسح خاصة بالتقارير	الافتراضات: • وقوع الطرق داخل المنطقة التي تغطيها أنشطة التنمية الريفية التي تنفذها الوكالات الأخرى • التنسيق الفعال مع الوكالات الأخرى: - **منظمة الأغذية والزراعة** فيما يتعلق بالبرنامج الخاص للأمن الغذائي في نيبال - **الصندوق الدولي للتنمية الزراعية** فيما يتعلق ببرنامج تخفيف وطأة الفقر في المنطقة الغربية - **الوكالة الدانماركية للتنمية الدولية** فيما يتعلق بمشروعات إدارة الموارد الطبيعية
النتيجة ٢: زيادة فرص الأطفال الريفيين والمحرومين في الحصول على التعليم **الأنشطة** • توفير تغذية مدرسية تكميلية للمدارس الريفية المستوفية للمعايير	• زيادة الالتحاق بالمدارس • زيادة التحاق البنات بالتعليم • خفض معدلات التسرب	• السجلات المدرسية وعمليات المسح الموقعية	عدم وقوع كوارث طبيعية عدم حدوث اضطرابات سياسية

الإطار المنطقي لعمليات البرنامج في نيبال

الأهداف	مؤشرات يمكن التحقق منها عمليا	وسائل التحقق	الافتراضات والمخاطر
النتيجة ٣: تحسين تدابير صحة الأم والطفل: خفض معدل الإصابة بالأمراض بين النساء في عمر الإنجاب، وأثناء الحمل ولدى الأطفال دون سن الخامسة			
الأنشطة			
١- دعم تدريب متطوعي صحة المرأة والطفل على مستوى المجتمع المحلي والمستوى الحكومي، والعاملين في مجال صحة الأم والطفل/العاملين في مجال صحة القرية ٢- استعراض وتحديد ودعم الخدمات الصحية التقليدية (مثل القابلات المدربات وغيرها) ٣- دعم بناء القدرات في جماعات ونوادي الأمهات	١- عدد الموظفين/العاملين؛ مستوى جودة المعلومات/ الخدمات التي يقدمها الموظفون/العاملون المتدربون ٢- تقرير الاستعراض؛ التدريب المقدم للقابلات، وعمال السخرة وغيرهم؛ جودة الخدمات ٣- عدد نوادي/جماعات الأمهات المدعومة؛ عدد الجماعات النشطة في إدارة خدمات الصحة الإنجابية	١- تقارير التدريب؛ تقارير المراقبة؛ المقابلات شبه المنظمة مع العملاء ٢- تقارير الاستعراض؛ تقارير التدريب، جماعات الاهتمام بموضوعات محددة/المقابلات شبه المنظمة مع مقدمي الخدمات والمستفيدين بها ٣- تقارير المشروعات؛ جماعات الاهتمام بموضوعات محددة	الافتراضات: • استمرار HMG في دعم برنامج صحة الأم والطفل • استمرار الدعم المقدم من **منظمة اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية** المخاطر: • تدهور الخدمات/الإمداد
النتيجة ٤: تحسين الحالة الاقتصادية للاجئين			
الأنشطة			
١- تدريب اللاجئين على فرص توليد الدخل	١- عدد الأفراد المدربين – النسبة المئوية للمدربين على مهارات جديدة	١- سجلات المشروعات؛ مراقبات استعراضات سجلات الجماعات	الافتراضات: • تخفيف الحكومة للقواعد واللوائح المتعلقة بممارسة اللاجئين للأنشطة الاقتصادية

الإطار المنطقي لعمليات البرنامج في نيبال

الأهداف	مؤشرات يمكن التحقق منها عمليا	وسائل التحقق	الافتراضات والمخاطر
٢- تحديد وتقييم وتشجيع الأنشطة الجديدة والمحسنة لتوليد الدخل ٣- تحسين فرص التسويق خارج منطقة اللاجئين	٢- الزيادة في الأسر المشاركة في الأنشطة المولدة للدخل - القيمة/المساهمة المسجلة ٣- عدد شبكات الجماعات النشطة	٢- المقابلات شبه المنظمة؛ مناقشات الجماعات المهتمة بموضوعات محددة ٣- سجلات المشروعات، مناقشات الجماعات المهتمة بموضوعات محددة	• التعاون الفعال مع مفوضية شؤون اللاجئين المخاطر: • التخفيف الجزئي أو غير الكافي للقيود • انخفاض الدعم المقدم من مفوضية شؤون اللاجئين
النتيجة ٥: تحسين القدرة على الاستجابة للكوارث الطبيعية			
الأنشطة			
١- دعم القدرة التنفيذية **للبرنامج** في الاستجابة لحالات الطوارئ ٢- توفير إمدادات احتياطية من أجل الاستجابة الفورية دون المساس بالأنشطة المخططة في الميادين الأخرى	١- تعزيز القدرات الإمدادية **للبرنامج** ٢- توافر إمدادات احتياطية	١- سجلات إمداد وإمدادات **البرنامج** **٢- سجلات البرنامج**	الافتراضات: • القدرة على الاستجابة بالتعاون مع جمعية الصليب الأحمر النيبالية